تحديات الوظيفة الامنية للدولة في ظل التحولات السياسية المعاصرة (العراق انموذجاً)

أ.م.د.عمر جمعة عمران(*) م.د.عمار سعدون البدري(**)
Dr_omarjumaa@yahoo.com Ammartt76@yahoo.com

الملخص

في سياق التطورات التي تشهدها القضايا التي تمر بها الدول ومنها على سبيل المثال العراق ،تبرز العديد من المعوقات التي تواجه وظائف المنظومة الامنية ،عملت على عرقلة قدرة الدولة على مواجهة تهديداتها الخارجية والداخلية بأشكالها المختلفة،لذلك فإن الهدف العام من هذه الدراسة هو توضيح لماذا وكيف وإلى أي مدى هذه المعوقات تلعب دور حيويا في التأثير على أداء المؤسسات الامنية للدولة.الدراسة بنيت على المنهج الوصفي والتحليلي.نتائج الدراسة تظهر ان التركة الثقيلة للنظم السابقة والتوظيف الخاطىء لمؤسساتها الامنية ، ودور العامل الخارجي المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية في اضعاف المؤسسات الامنية والعسكرية،بالاضافة الى المحاصصة والفساد السياسي زادت من صعوبة الأداء الامني والحكومي. وتوصي الدراسة، من بين أمور أخرى، أن هناك حاجة ملحة الى تغيير الوظيفة الامنية للدولة وفق اساليب وتشريعات وقوانين ومؤسسات وتقنيات توازي حجم التهديدات التي تواجه الدولة.

المقدمة

أدت نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن العشرين إلى حدوث تغييرات في المفاهيم والقضايا الدولية على مستويات عدة، نتيجة للتحولات التي صاحبت انتهاء تلك الحقبة في العلاقات الدولية، وبالتالي فإن العديد من القضايا اخذت تتفاعل باختلاف مستوياتها ومديات تأثيراتها ، فقد اتسعت

(*)كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد.
(**)الجامعة التقنية الوسطى/ بغداد.

أجندة قضايا السياسة العالمية لتشمل العديد من المواضيع المختلفة التي أصبحت تفرض نفسها على المهتمين من الباحثين والدارسين في مجال الدراسات السياسية، كما أن التغييرات امتدت إلى القضايا الأمنية بمفهومها ومدلولاتها وتطبيقاتها ،وقد نشطت الدراسات النظرية للشؤون الأمنية وأصبحت أكثر تنوعا أمام إشكالات التحول والفوضى الدولية التي رافقت مفاهيم مثل (قضايا الانتقال الديمقراطي، مكافحة الارهاب والعنف، تصاعد النزاعات الداخلية بسبب تنامي الولاءات الاولية وقضايا الهوية والمشاكل العابرة للحدود للأموال والأفراد والأسلحة والمخدرات اضافة مشاكل التطور التقني...الخ) مما استدعى ايجاد منظومة استجابة للأفعال والتهديدات من قبل الفواعل الدولية والإقليمية والوطنية ووضع تصور جديد للأمن يستوعب طبيعة التهديدات الجديدة ويتماشى مع توجهات الدول، فالمرحلة الجديدة شهدت مجموعة من التغييرات الهامة لاسيما ما يخص طبيعة التهديدات ونوعيتها ومصادرها وأنواعها وحتى نطاقها ومداها، فغدت أهم ملامح الظاهرة الأمنية متمثلة بـ(عابرة للحدود، اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني ، ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية التي لم تكن معروفة سابقا، تغيير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية وتغيير أهميتها وأساليبها) . هذا الأمر كان له تأثير كبير على الوظيفة الأمنية للدولة إذ أصبح مفهوم الأمن بمفهومه التقليدي غير كافي لتفسير واقع المرحلة الجديدة ، وإنما أصبح مفهوما مركبا متعدد الأبعاد والمستويات ويرجع ذلك كما أشرنا سابقا إلى المتغيرات التي شهدها العالم ، فالسياسة الأمنية تنبع من تصورات وقيم كل دولة وهذا راجع إلى الخصائص التي تتمتع بها كل دولة إلا أنه بالرغم من الاختلافات في تلك الخصائص إلا أن الدول تتبنى المستويات نفسها من أجل تحقيق أمنها، كما تشترك في مختلف الأبعاد المكونة للأمن، الى جانب أن لكل سياسة أمنية أهدافها ومرتكزاتها ، وهذا يعني أن لكل دولة أو نظام اخر خصائص أمنية تميزه عن الآخرين ، وهو ما يدفع إلى الحديث عن(الهوية الأمنية) أي طبيعة الوظيفة الامنية للدولة والتي توجه على أساس متابعة تغييرات طبيعة ونوعية التهديدات التي تعترض الدولة. ويعد العراق انموذجا لتغيير الوظيفة الامنية للدولة منذ بداية التغييرات التي لامست بنية الدولة بعد عام ٢٠٠٣م بغض النظر عن طبيعة وكيفية التغيير، فقد شهدت الدولة العراقية تغيراً جوهرياً في الوظيفة الامنية ، كما انهى التغيير بنية الدولة الاستبدادية واجهزتها التسلطية وانهاء الانغلاق المجتمعي ، لتعيد عملية بناء

الدولة الوظيفة الامنية وفق مسار حديث يتلائم وطبيعة النظام السياسي بمعنى تحرير الأفراد من أية قيود سواء هيكلية تتعلق بهيكل وطبيعة الانظمة السابقة أو قيودا أخرى نابعة من مؤسسات واجهزة قمعية، غير ان تلك العملية وما صاحب البيئة الأمنية الجديدة من تغيرات فانها لم تخلو من تحديات وإشكاليات تتعلق بطبيعة التغيير وعملية البناء فضلا عن التأثر بالمعطيات الخارجية والدولية وبروز تحديات امنية جديدة لم يألفها المجتمع سواء العابرة للحدود او الداخلية. ولذلك ترتكز اشكالية البحث إلى رصد وتحليل مضمون الوظيفة الامنية للدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م من خلال التساؤل حول مدى التأثر بالتغييرات المعاصرة في مفاهيم الامن ونظرياته وطبيعة التهديدات وانواعها ونتائجها ، فلا مراء أن واقع الوظيفة الامنية للدولة العراقية قد شهد تغيير موضوعي بالقدر الذي ترافق مع التغيير الذي جرى منذ عام ٢٠٠٣م واخذت تلك التجربة تحاكي طبيعة التغييرات العالمية وما رافقها من افرازات في المفاهيم والقيم الامنية وتنظيراتها. لذلك سعينا في بحثنا إلى إثبات فرضية تقوم على أساس وجود علاقة وترابط بين تبدل وتطور الوظيفة الامنية للدولة العراقية وبين طبيعة التغيير الذي شهدته الدولة وبنيتها بعد عام ٢٠٠٣م . ولإثبات فرضيتنا فقد اعتمدنا المنهج الوصفي كمقترب او مدخلاً مفسر لجوانب الظاهرة المراد بحثها اضافة الى استخدامنا المنهج التحليلي كونه ملائم لمعرفة المخرجات او النتائج التي يتوصل اليها البحث .

واستنادا الى ماتقدم ، تكمن اهمية الدراسة في تأصيل الوظيفة الأمنية وأبعادها ، والتعرف على طبيعتها ومجالاتها وسياساتها وبيان أهم التحديات والتغييرات العالمية على الوظيفة الأمنية للدولة ومن ثم تحديد دورها وتطورها في اطار الدولة العراقية ولاسيما بعد التغيير عام ٢٠٠٣م . وسنتناول الموضوع وفق هيكلية تتضمن ثلاث مباحث اساسية .

المبحث الاول : مدخل مفاهيمي حول علاقة الدولة بالوظيفة الامنية

شغل موضوعة الدولة ومفهومها وخصائصها ووظائفها وأهدافها الزمانية والمكانية، حيزاً مهماً في الفكر الانساني منذ القدم، اذ وصفت الدولة بكونها تعبيرا عن حاجة لطبيعة الانسان المدنية في التجمع الانساني الامن والمستقر كما وصفت بأنها اعظم ابداع انساني تتجلى من خلالها القدرة على التنظيم العقلاني والقصدي والإرادي للحياة الانسانية لتصبح عنوان الحرية التي تمتد لتشمل كل مجالات الحياة. كما ارتبط مفهوم الامن في الدراسات السياسية بمفهوم الدولة عضويا، حيث اعتبر مفهوم الأمن احد اسباب نشأة

الدولة. ومن هنا سوف نتناول بالبحث مفهومي الدولة والامن والترابط والتداخل بين المفهومين.

المطلب الاول: موقع الوظيفة الامنية في مفهوم الدولة

الدولة لم تنشأ بوصفها كيان سياسي محدد ولكن كان الانسان الذي ادرك حاجته إلى الاجتماع مع غيره من بني جنسه لتحقيق الامن كهدف اولي ومن ثم تطورت الافكار مع بروز التفسيرات حول اجتماعية الانسان وطبعه الذي يسير نحو التجمع وانه لا يمكن العيش وحيداً دون التفاعل مع غيره من بني جنسه،وهذا المطلب الجوهري والدائم للحياة محور معالجات الفكر والممارسة لدواعي قيام المجتمع السياسي وشروط استمراره واستقراره، اذ لم يتصور الفلاسفة ولاسيما فلاسفة الاغريق الذين كانوا اول من فسر دواعي قيام المجتمع السياسي (الدولة) عبر معالجة ضرورة الامن ، لم يتصورو وجود مجتمع متحضر وامن الا اذا كان مصحوب بوجود مجتمع سياسي منظم (١) . وبتطور المجتمعات البشرية من الاسرة إلى العائلة إلى القبيلة إلى التكوينات والتجمعات الاقليمية الاكبر وصولاً إلى ظهور الدولة، التي مرت هي الاخرى بتطورات عديدة انتهت بها إلى شكل الدولة القومية المنتشرة في الوقت الحالي. اذن الدولة من الناحية التأريخية والجغرافية كان لها نصيب كبير من الاهتمامات في التطور الحضاري منذ القدم(٢). الا ان هذا الاهتمام لم يظهر بشكله الجلي إلا في عصر النهضة وعصر التنوير الاوربي عندما بدأ العقل الانساني يتحرر من هيمنة النظام الكنسي واصبح يمارس المعرفة بشكل علمي موضوعي، واخذ البحث عن شكل جديد لنظام السلطة السياسية في المجتمع تنظم الرغبة المشتركة في التعايش بين افراد المجتمع وحماية امنهم ونيل حقوقهم واشباع حاجتهم المختلفة(٣) . لذلك عرفت الدولة سوسيولوجيا (بأنها نظام وبنية محددة تاريخيا تعود نشأتها الى مجموعة من الافكار الاجتماعية المترابطة) (٤) . اما من الناحية القانونية فالدولة مبنية على اساس وجود نظم وقوانين وقواعد عامة لا شخصانية، ومن الناحية التنظيمية تكون الدولة مقترنة بالوحدة والمركزة والتمايز الوظيفي (النمط القانوني-العقلاني)، في حين تكون الدولة من الناحية الاقتصادية تعبير عن صعود وتطور الرأسمالية والبرجوازية وحاجتها إلى التوسع والهيمنة على الاسواق بما فيها العمل البشري(٥) . لقد تطور مفهوم الدولة ومهامها مع الزمن نتيجة لتعدد المخاضات السياسية والتحولات الاجتماعية الكبيرة وتطور مستوى الوعي لدى الافراد لحاجاتهم لها جعل الدولة ضرورة وحاجة لتنظيم

الحياة الجماعية في مجتمع معين ، فكل مجتمع مكون من مجموعة علاقات بين الافراد والجماعات والافراد بحكم تكوينهم للمجتمع ينتمون إلى فئات وجماعات متعددة ومتنوعة متداخلة مع بعضها البعض، وهذا الترابط الذي يجمعهم يكون مجتمعاً شاملاً ووحدة سياسية ولكن هذا الوحدة غالباً ما تبقى عرضه للتفكك بسبب التناقضات الناتجة عن المصالح الفردية والفئوية الضيقة والمتنوعة والمتنافرة أحياناً، وبذلك فإن الحفاظ على وحدة المجتمع السياسي وتماسكه ارتبط بوجود قيمة مشتركة تتعدى اهداف كل من الاجزاء المكونة للمجتمع(٦) . وبذلك غدت الدولة رديفا لتلك القيمة المحافظة على النظام الاجتماعي من خلال توفر مقومات التأثير التي هي حصيلة نمط من التنظيم تتجسد بمجموعة من الوظائف الامنية لا يمكن للمجتمع وفئاته ان تستمر وتنتج وتتألف بدون تلك الوظائف، وبمجرد القاء نظرة عامة على اهم تلك الوظائف البارزة سنتمكن من التعرف على اوجه النشاط الذي تقوم به الدولة ويتم بمقتضاها اجتماع الافراد ولاسيما المتعلقة بالدفاع والمحافظة على الامن الداخلي ووضع التشريعات الاجتماعية وحماية المجتمع وسك نظام العملة وكافة الجوانب الاقتصادية، وكذلك الجوانب المتعلقة بتنفيذ مبادئ الدولة القانونية، ومقتضيات العدالة والقضاء اضافة إلى كافة المسائل السياسية وتنظيم الجوانب المفضية إلى الاستقرار السياسي والتي يتم بمقتضاها استقرار اجتماع الافراد وتعايشهم (٧). هذه الوظائف التقليدية اخذت بالاتساع مع تبدل مفهوم ومهام الدولة لتغدو اكثر شمولا مع تطور الاحداث التي اخذ يشهدها العالم منذ منتصف القرن العشرين ولاسيما من الناحية السياسية والاقتصادية. ويمكن اجمالها بـ(٨):

١. **صيانة الامن الداخلي وتوفير الاسباب التي تساعد على استتبابه، بحيث تتولى الدولة ممارسة الوظيفة الامنية بمجالاته كافة.**
٢. **كفالة الامن الخارجي والدفاع عن الافراد ضد اعتداء بواسطة الجيش الوطني الذي يهدف الى حماية الدولة وليس فئة او جماعة معينة مع التأكيد على خضوع السلطة العسكرية للسلطة السياسية المدنية.**
٣. **تتولى الدولة مهمة اساسية وهي المحافظة على استقرار الانتظام القانوني الذي تنتظم في داخله كل الحياة المجتمعية .**
٤. **اعادة ترتيب الاولويات الاقتصادية وبما ينسجم مع تغير المناخ الدولي تجاه المسائل الاقتصادية .**
٥. **مسايرة التحولات السياسية العالمية على صعيد ملائمتها داخليا .**

وبذلك أصبح نجاح الدولة في تنفيذ وظائفها وضمان حريات الافراد وحمايتهم من العدوان معياراً ومنهجاً يصاحب تقييم دور الدولة ومعيار القوة أو ضعف الدولة ، وبفعل العولمة وتحدياتها المترابطة برزت اراء تقدم تعريفاً جديداً للدولة يتعامل معها بوصفها كيان قادر على الدمج والمزج بين عناصر مختلفة للقوة (الداخلية والخارجية) وبشكل يمكنها من التحكم في شروط مفهوم الامن الى ماهو ابعد من حماية الاركان المادية للدولة والقوى الاجتماعية بعد ان تعولمت كل قضايا الدولة والعلاقات الدولية واضحى الامن اكثر عرضة للتهديد والخرق في تحدي سلطة الدولة وعلى صورتها كفاعل وحيد وكقوة متحكمة قادرة على بلورة منهج في ادارة الوظيفة يتيح لها ابعاد مصادر التهديد الذي يمكنها من الاندماج العالمي(٩) .

المطلب الثاني : مفهوم الامن وعلاقته بالدولة

اولا : مفهوم الامن

يعد مفهوم الامن من المفاهيم الملتبسة والمتداخلة مع المفاهيم الاخرى وذلك يرجع الى كونه مفهوم نسبي ومتغير بفعل الظروف والاحداث واحكام الزمان والمكان ويحمل ابعاد ومستويات متنوعة ويتعامل مع وحدات متداخلة تتعلق بالفرد والدولة والمجموعات الدولية(١٠). وفي هذا السياق فقد تنوعت مقاربات مفهوم الامن في الدراسات السياسية الا انه يمكن حصر نطاقها وفق اتجاهين:-

١. **المفهوم الضيق للأمن (التقليدي) (١١) :- ويتضمن الاجراءات الخاصة بحماية الافراد داخل الدولة ضد الاخطار المحتملة وتهيئة الظروف المحيطة بهم لإشباع حاجاتهم ورغباتهم الاساسية والتكميلية ، كما ويشمل الجانب الاخر للمفهوم التقليدي او الضيق للأمن القدرة على الحماية الامنية للدولة من خلال الطابع العسكري اذا ما اقترنت بصراعات خارجية او الدفاع عن الحدود .**
٢. **المفهوم الواسع للأمن (الحديث)(١٢) :- ويتضمن حفظ كيان الدولة والمجتمع من الاخطار المهددة فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الداخلي والخارجي فضلا عن امتداده لمواجهة التحديات التي تواجه الانسان في الدولة مثل التحديات الصحية والبيئية والجرائم عبر الحدود وغسيل الاموال والمشاكل العرقية والعنف والارهاب وتحقيق الاستقرار المجتمعي ، وهذه التحديات اصبحت مركبة بتداخل امن الفرد مع امن**

المجتمع والدولة وهي اخذت تمتد الى المجال الجغرافي الاقليمي والدولي .

ثانيا: تعريف الامن

تنوعت تعريفات الامن بتعدد الاتجاهات والمستويات للوظيفة الامنية ومن بين اهم تلك التعريفات (١٣) :-

١. تعرف دائرة المعارف البريطانية الامن (بأنه أي تصرف يسعى من خلاله المجتمع الى حفظ حقه في البقاء أي حماية الامة من خطر القهر على يد قوة اجنبية اخرى.

٢. تعريف ارنولد ولفر (للأمن جانبان الاول موضوعي ويعني عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة والثاني ذاتي ويعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر) .

٣. اما فرانك تراجر وسيمور يعرفون الامن بوصفه (ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يعني خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية ضد اعدائها الحقيقيين والمحتملين) .

٤. ويعرف دومنيك دافيد الامن (بوصفه يتمثل في خلو وضع ما من التهديد او أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي للخطر في حال اصبح امرا واقعا) .

ومن خلال هذه التعريفات للأمن يمكن القول وبشكل اجراءي وشامل (ان الامن هو قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وباقي القدرات المجتمعية للحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات داخليا وخارجيا في السلم والحرب واستمراره في الحاضر والمستقبل) (١٤).

ثالثا: مستويات الامن وأبعاده

للأمن مستويات متعددة تتسع او تضيق وفقا لنطاق واغراض الوظيفة الامنية للدولة واليات عملها وحسب ظروف كل دولة، ولذلك تختلف تلك المستويات افقيا وعاموديا غير انها تتكامل في سياق ابعاد الاطار الوظيفي ، الى جانب الغاية المتوخاة للأمن، فهناك من يؤشر البعد السياسي المتعلق بحماية وحدة الدولة من الناحية القانونية والسياسية وحماية المصالح الحيوية وإيجاد الظروف الملائمة لتسيير مؤسسات الدولة وفق المصلحة العليا ، والبعد الاقتصادي المتعلق بتوفير كل اشكال الاستقرار وازالة اسباب

التوتر المؤثرة عل سير الاقتصاد الوطني وعملياته ومايتعلق بحياة ورفاهية الفرد والمجتمع ، اما البعد المجتمعي فيتعلق بكل مظاهر الازمات المهددة للاستقرار الداخلي ولا سيما العابرة للحدود والمحفزة للكراهية الدينية والعرقية والعنف والارهاب والصراعات، ويشكل البعد الايديولوجي مستوى يتعلق بحفظ الانساق العقائدية للمجتمع وتامين الافكار والتقاليد وكبح عوامل الفوضى(١٥). واليوم اخذت مستويات وابعاد الامن تاخذ مديات ابعد واوسع تتضمن مواجهة التهديدات وضمان الكرامة الإنسانية وفق نطاق يشمل امن صحي وتعليمي وبيئي وغذائي واجتماعي وشخصي...الخ وهو ما انعكس عل الوظيفة الامنية للدولة(١٦).

رابعا : الوظيفة الامنية للدولة

ارتبط مفهوم الامن في الدراسات السياسية بمفهوم الدولة عضويا ، إذ عدّ مفهوم الأمن احد اسباب نشأة الدولة وارتبطت الدولة بوظيفة الامن عندما عجزت التنظيمات السابقة على الدولة عن الوفاء بوظيفة الامن وحماية الافراد ضد الاعداء وتنظيم حالة الفوضى لذلك اكتسبت الدولة طابع الحاجة الموضوعية التي فرضت منطق وجودها وغايتها وهي تحقيق امن الانسان وحماية المجتمع(١٧) .

أ. الوظيفة الامنية في فلسفة الدولة :

رغم ان توصيفات الدولة في اعمال الفلاسفة الاوائل كان طرحا افتراضيا لواقع الدولة الفاضلة او العادلة الا انها لم تغيب الوظيفة الامنية لتلك الدولة في الاعمال الفلسفية :

١. فلاسفة الفكر الغربي القديم والوسيط: عالج الفلاسفة الاغريق مسائل الامن وضروراته في كل نتاجاتهم الفكرية المتعلقة بقيام المجتمع السياسي او الشكل الامثل لنظام الحكم ، ففي وصف (افلاطون) الدولة الفاضلة جعل امنها مرهون بتقسيم العمل وفقا لقدرات الناس واعطى الاولوية للوصول الى المعرفة ثم القدرة على حماية الامن والدفاع . (أرسطو) ربط بين امن الدولة واستقرارها واستمرارها وبين تقليل التفاوت بين الطبقات، فهو يتفق مع افلاطون في كون الدولة هدفها النهائي هو اخلاقي ولكن ليس عبر الدولة الفاضلة وانما عبر الدولة الدستورية.اما المدارس الفلسفية والقانونية والسياسية في الحضارة الرومانية فقد ربطت بين امن الامبراطورية واستقرارها الداخلي(١٨) .

٢. **فلاسفة الفكر الاسلامي الوسيط : اما فلاسفة الفكر الاسلامي فهم كذلك نظروا في وصف الدولة ووظائفها حيث ميز (الفارابي) بين المدينة الضالة والمدينة الفاضلة التي تسودها القيم المثلى وتنبذ العنف ، وكذلك فعل (ابن خلدون) الذي استطاع ان يلتمس مفهوم حديث للدولة تحتمها الضرورات الامنية من خلال مفهومه للعصبية وارتباطها بالدولة ومراحلها .**
٣. **فلاسفة الفكر الغربي الحديث: فلاسفة العقد الاجتماعي الذين نظروا ومهدوا لنشوء الدولة الحديثة باعتبارها ظاهرة ايجابية من شانها تحقيق الامن وتخليص الشعوب من حالة الرعب التي سادت في العصور الوسطى فكانت جوهر افكار(هوبز وروسو وجان بودان ومكيافيللي وهيكل وباكونين وغيرهم) تدور حول ضرورة وجود الدولة المرتبط باحتكارها العنف المشروع أي القائم على وظيفتها الامنية ، حتى ان مكيافيللي نصح الحاكم باتباع كل السبل والوسائل لضمان امن دولته ، وبذلك فقد اهتم الفلاسفة الاوائل بتشييد دولة قوية اساسها العدل وجوهرها الامن .**
٤. **كما ان المنظور الامني للدولة استمر في الفلسفة والفكر المعاصر مرتبطا بوصف الدولة قائمة على أساس تنظيم وظيفتها الأمنية من خلال احتكارها لمشروعية العنف ، ليطغي هذا التنظير على مجمل الفكر الليبرالي صاحب فكرة الدولة الكونية ، وكذلك على الفكر الماركسي والفوضوي الذي تبدلت توجهاتهم الفكرية من رفض الدولة لارتباط الوظيفة الامنية بالقمع المجتمعي الى قبول تدخلها إذ اثبتت الممارسة لتلك الافكار والفلسفات عدم استغنائهم عن الدولة ووظيفتها الامنية(١٩) .**

ب. **الوظيفة الامنية في اركان الدولة**

وتتجلى ابعاد الوظيفة الامنية في مدخلاتها ومخرجاتها ولاسيما اركانها الاساسية وهي(٢٠) :

١. **السلطة السياسية: السلطة وجدت لتحقيق ضروريات التوازن بين الافراد والجماعات وتحقيق الضبط الاجتماعي والحاجة الامنية تفرض وجود السلطة فالسلطة تحوز على شرعيتها من الامن والاستقرار والوفاء بالحاجات لادامة وسائل اداء وظائفها الاخرى مثل المصلحة العامة والرفاهية والسيادة .**

٢. الشعب : وهو الركن الجوهري للدولة وقاعدة وجودها وتطورها ووسيلتها وغايتها معا ولذلك حماية الشعب اهم وظيفة للدولة .
٣. الاقليم : وهو الحيز الذي تمارس فيه الدولة وظيفتها الامنية وتكرس سيادتها واهم وظائف الدولة في اقليمها هي حماية حدود الاقليم ومتطلبات امنه الداخلي .

خامسا : الوظيفة الامنية ومعايير تصنيف الدول

تسببت حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة الى تغيير في فن ادارة الدولة واداءها لوظيفتها الامنية نتيجة اختلال التوازنات الاجتماعية والبنيوية للدولة جراء تغير بنيوي وسيولة ناجمة عن ضعف اداء مجموعة الوظائف التقليدية المنوطة بالدولة ولاسيما الامنية مثل(الارهاب والهجرة والتدفقات المالية الخارجية غير الشرعية والاتجار بالأسلحة والمخدرات والاوبئة والبيئة ، اضافة الى الفساد والفقر والمجاعة والنزاعات الداخلية) فقد تشكلت مجموعة متغيرات لتضع تصنيف جديد للدول مبني على اساس قدرتها على مواجهة تلك التدفقات العابرة للحدود(٢١).وعلى اساسه اصبح الامن محورا رئيسا في عملية التقييم النظري للدول ومن اهم تلك التصنيفات :-

١. من حيث معيار الفاعل الامني تقسم الدول الى فئتين:

أ. الدول الصغيرة : وتكون ضعيفة التأثير او معدومة وهي منفردة او مجتمعة مع غيرها لا تستطيع مواجهة أي تهديد امني كبير دون الاعتماد على المساعدات الخارجية. لانها في الاصل مستهلكة للامن غير منتجة، ولذلك فهي دول ذات سيادة لها حجم جغرافي محدود وعدد من السكان متدني وقدرات ضعيفة واداءها محدود على صعيد الامن العالمي او الاقليمي (٢٢) .
ب. الدولة القوية : وهي الدولة التي لها القدرة على لعب دور مؤثر بما تملكه من عناصر مادية ومعنوية ، مما يجعلها دولة قوية نابعة من عناصرها المؤثرة والتي تؤسس القاعدة لقوة الدولة المادية .

٢. من حيث اداء الوظيفة الامنية تقسم الدول الى :

أ. الدولة العاجزة : تعجز حكوماتها المركزية عن ممارسة السيطرة الفعلية على كامل اقليمها. وفشلها الامني في استخدام القوة والسيطرة على العنف ولاسيما الدول التي تشهد نزاعات داخلية او حروب اهلية حيث تتوقف عن تزويد المواطنين بالموارد الاولية والاساسية وتعجز عن حماية نفسها من الاخطار الداخلية والخارجية الى جانب تدهور

الاقتصـاد وانعـدام الرعايـة الصـحية ونقـص التعلـيم وتراجـع البنيـة التحتية(٢٣) .

ب. **الدولة الفاشلة: وهي الدول التي تصاب بأعباء نتيجة العجز الوظيفي الذي يفضي الى تعطيل بالأداء الهيكلي لمؤسساتها فتفقد السيطرة على مؤسساتها وحدودها الدولية أي ترابها الوطني وينتشر الفساد وتبدا القيادة السياسية في فقدان شرعيتها وشعبيتها وتتعرض وحدتها وبقاءها واستمرارها للخطر(٢٤) .**

ت. **الدولة المنهارة : وهي الدولة التي زالت او انهارت اجهزتها ومؤسساتها السيادية وتنظيمها السياسي بسبب صعوبات تحقيق الوظيفة الامنية (نزاعات وصراعات اهلية) وهي لاتنهار بسبب معارك فاصلة وانما بسبب الاجهاد المستمر لمؤسساتها وعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار والاستتباب الامني فتندلع حرب الجميع ضد الجميع أي حرب اهلية تنهار الدولة بموجبها مثل الاتحاد اليوغسلافي السابق .**

المبحث الثاني : التطورات السياسية المعاصرة وانعكاسها على الوظيفة الامنية للدولة

هيمنت الدراسات الامنية التقليدية المتمحورة حول ارتباط مفهوم الامن بالوظيفة الاساسية للدولة على الواقع الدولي للحقبة أو للمدة ما بين الحربين العالميتين ولغاية نهاية الحرب الباردة واستطاعت ان تقدم تفسيرات لما كان يحدث من ارتباط الامن بالقوة العسكرية وإدارة الاخطار والتهديدات التي تواجه استقلال الدولة واستقرارها. ومن هنا سوف نتناول اهم مظاهر التغيير التي جرت والتي ساهمت في انقلاب المفاهيم الامنية على المستوى العالمي وعلى الدول ومن ثم اهم التغييرات التي طرأت على الوظيفة الامنية للدولة (٢٥) .

المطلب الاول : مظاهر وأبعاد التغيير في عالمنا المعاصر

أولاً : طبيعة تغيير النظام العالمي

أن التغيير الذي طرأ على النظام العالمي المعاصر اتسم بخصائص وصفات استثنائية تمثلت بسرعة الحركة وتصاعد المؤثرات وعمقها وإحاطتها الشاملة لمختلف جوانب الحياة والتي باتت تشكل الجزء الأكبر من اهتمامات مجتمعات ودول العالم والتي تدور حول كثير من المحاور التي نشير إلى أهمها فيما يلي :

١ - أن الدولة غدت ليست القوة الوحيدة الفاعلة في النظام العالمي، بل توجد إلى جانبها قوى أخرى تلعب دورا هاما ومؤثر حتى على الصعيد الداخلي للدول المتفاعلة نفسها(٢٦) .

٢ – تزايد الاهتمام الأساس للدولة حول القضايا الداخلية مثل الاقتصاد والمسائل الاجتماعية التي تثير اهتمام القوى والجماعات المؤثرة في صنع القرار السياسي بسبب تأثيرها على مسائل وقضايا الأمن الوطني ولاسيما في ظل أزمات انهيار الدول التي عرفتها المنظومة الدولية بعد سنة 1989 حيث انهارت تقريبا 12 دولة في فترة زمنية لا تتعدى 10 سنوات (٢٧) .

ثانياً : عوامل التغيير في النظام العالمي

يمكن التمييز فيما يتعلق بعوامل التغير أو القوى التي أدت إلى تطوير وتحويل النظام العالمي إلى الأوضاع الراهنة بين ثلاثة أنواع

أ- العوامل التكنولوجية : ارتفعت وتيرة التقدم العلمي والتكنولوجي الامر الذي ادى الى تغيرات سريعة في الوسائل والانماط المؤثرة على الوظيفة الامنية ، وتدور حول محورين يتصل أحدهما بالمنجزات والمستحدثات المتقدمة التي استهدفت خدمة التقدم البشري أما الآخر فيختص بأدوات ووسائل التدمير وغير ذلك مما يتجاوز قدرات أي دولة على وقفها أو الحيلولة دون انتشارها أو منع آثارها على المستوى العالمي. فقد أدى التطور الهائل في مجال النقل والاتصالات إلى تيسير سبل تبادل الأفكار والقيم والسلع والأفراد والجماعات ظهور نوع من التواصل بين الناس في مختلف الدول في كثير من القيم الأساسية والأفكار والمعتقدات ورؤوس الأموال والأسلحة والسموم وغير ذلك مما يتجاوز قدرات أي دولة على وقفها أو الحيلولة دون انتشارها أو منع آثارها على المستوى العالمي (٢٨) .

ب- العوامل السياسية : تشمل العوامل السياسية التي أسهمت في تغيير النظام العالمي أنواعا متعددة ومتباينة ومع ذلك يمكن تصنيفها من حيث نطاقها إلى نوعين أحدهما عوامل ذات نطاق عالمي مثل عدد وتنوع الفاعلين الدوليين المؤثرين في السياسة العالمية ابتداء بالدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى الهيئات متعددة الجنسيات وأخيرا الجماعات القومية أو العرقية وتلعب الجماعات القومية أو العرقية دورا مؤثرا في السياسة الدولية مما يجعلها أداة بارزة من أدوات تغير النظام العالمي وذلك نتيجة لتصاعد نشاطها واستحداثها كثيرا من الوسائل شديدة الإثارة لجذب

الاهتمام لأهدافها سواء كان ذلك من أجل الانفصال عن الوحدات السياسية القائمة لتصبح وحدات مستقلة ذات سيادة أو بالانضمام إلى دولة من الدول التي تشعر بأنها أقرب إليها من الناحية العرقية، وكثيرا ما تلجأ هذه الجماعات إلى استخدام العنف ووسائل التدمير والتخريب التي غالبا ما تمتد خارج حدود الدول المعنية لتكون مصدرا من مصادر التوتر والصراعات بين الدول وقد أصبحت هذه الظاهرة من أبرز ظواهر العالم المعاصر حيث تتصاعد في كثير من مناطق المعمورة. ومن أهم العوامل السياسية ذات النطاق المحلي أو الإقليمي التي تؤثر على النظام العالمي ما يطرأ على السلطة السياسية داخل إحدى الدول من تغير نتيجة لضعفها أو سواء تنظيمها أو انهيار قدرتها على فرض النظام والاستقرار على نحو يؤدي إلى تفكك الوحدة الوطنية ونشر الفوضى والاضطراب داخل المجتمع الذي يتحول نتيجة لذلك إلى ساحة للصراعات بين دول المنطقة الإقليمية وخاصة إذا كانت علاقات هذه الدول تسيطر عليها عوامل الشقاق وأسباب التصدع والتوتر كما يحدث دائما بين الدول المتجاورة أو المتلاصقة جغرافيا (٢٩) .

ج - العوامل الاجتماعية والاقتصادية : تميزت هذه الحقبة بظهور مجموعة من القضايا والمشاكل ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي التي أدت إلى تغيرات عميقة في النظام الدولي وتزايد اتساع الفجوة بين الدول الغنية في الشمال والدول الفقيرة في الجنوب وما نجم عن ذك من تعثر جهود التنمية في الجنوب وتعرض الدول الصناعية لمخاطر الركود الاقتصادي. كما تضمنت جملة من المحاور كالسياسات الدولية المتعلقة بالبيئة والعلاقات السياسية التي تتخطى الحدود القومية للحركات الاجتماعية، والجريمة التي تتحدى الحدود القومية ومسائل حقوق الإنسان والتدخلات واللاجئين والعمال المهاجرين وقضية التفرقة الجنسية (ذكر/أنثى) ، والحقيقة أن أغلب هذه القضايا قد مثلت تحدياتٍ حتميةٍ على الدول والمجتمعات على حدٍ سواء(٣٠) .

المطلب الثاني : التغيير في طبيعة الوظيفة الامنية واطرها النظرية

أولاً : طبيعة التغيير في الوظيفة الامنية

١. الوظيفة الامنية للدولة وطبيعة التهديدات: أحد ملامح التطور الرئيسية التي أحدثت في مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتمثل في التحول من مفهوم الأمن في مواجهة الأعداء إلى مفهوم الأمن من التهديد اذ جمدت الحرب الباردة الصراعات والمشكلات العرقية والطائفية في كثير من الدول. وقد كانت نهاية الحرب الباردة سببا

مباشرا في عودة هذه الصراعات الداخلية في شكل حروب أهلية أو صراعات إقليمية. من ناحية أخرى فإن عمليات التحول الليبرالي والديمقراطي في العديد من الدول النامية تحت ضغط التطور الدولي أو الداخلي، جعل هذه الدول تعاني من عدم التناسب والتوازن بين تقدم عمليات التحول الليبرالي في المجال الاقتصادي والتحول ذاته في المجال السياسي، الأمر الذي خلق أزمات أمنية حادة داخلية عانت منها هذه الدول(٣١). محدد مما يجعل عملية إنهائها أو إيجاد حلول لها أمر جد صعب وهذا التهديد الجديد فرض تغيرا جوهريا في الوظيفة الامنية للدول. التعقيد في نوعية التهديدات الداخلية التي تعرفها الدول حاليا وصعوبة إيجاد ضبط مفاهيمي أثناء التعامل مع هذه النوعية من الصراعات الناتجة عنها، أدى إلى وجود نفس الصعوبة والأزمة لهيكلة الوظيفة الامنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

٢. مستويات الوظيفة الامنية : عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تصاعد المنافسة التجارية والاقتصادية وحلولها محل الصراعات الإستراتيجية، ومع الاتجاه المتزايد للانخراط في صراعات ومنافسات اقتصادية فإن الأشكال العسكرية للتأثير لم تعد فعالة في إدارة الصراعات الإقليمية وبخاصة مع الاندماج المتنامي لاقتصاد العالم. مثل حالة دول الشمال، أي أصبحت قضايا الأمن أكثر تأثرا بالجيو-اقتصادي ولاسيما مع التجربة التكاملية الأوربية، وتزايد المشاكل والخلافات على مستوى التبادل الاقتصادي والتجاري الدولي أما الحالة الثانية فهي حالة الدول المتخلفة، التي لا يزال التخلف هو السمة السائدة لاقتصادياتها فهذه الدول لم تعرف أي تنمية ناجحة، ولا اندماج مع الاقتصاد العالمي ومازالت الصراعات السياسية والاقتصادية والإقليمية هي القضايا الأساسية للأمن .

٣. تدويل الوظيفة الامنية للدولة: ساد مفهوم الأمن الوطني للدولة المراحل التقليدية واعتبر المرتكز الاساس لوظيفة الدولة، من ناحية أخرى فإن كلا من الأمن الإقليمي والأمن الدولي كان يقوم على محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم. في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإن الانقسامية العرقية أو الطائفية التي عرفتها كثير من المجتمعات قد أدت إلى تعدد في مفاهيم الأمن داخل المجتمع الواحد، حيث أن عجز الدولة عن توفير الأمن الداخلي، جعل مفهوم

الأمن ينتقل من طابعه المحلي إلى الدولي، فلم يعد الأمن الداخلي أو الوطني أمر يخص الدولة فقط بل أصبح شأنا عالمي يهم المجتمع الدولي باسره وتتدخل الجماعة الدولية لتوفيره (حالة التحالف الدولي لمواجهة تنظيم داعش الارهابي مثلا). كما عرف الأمن الدولي تغيرا واضحا في مفهومه بتغير طبيعة النظام الدولي في حد ذاته، حيث ظهر ما أصبح يعرف بـ معالجة قضايا الأمن الوطني في إطار دولي وإقليمي أو تدويل الأمن الوطني. فلم تعد كل الأجندات من صنع الدول، بل برزت مسائل فرضتها فواعل دولية فوق الدول كالمنظمات الدولية أو الفواعل تحت الدول منها على سبيل المثال بروز تهديدات أمنية جديدة تقف وراءها أطراف غير الدول الجماعات والتنظيمات الإرهابية مثلا [٣٢].

٤. **مرتكزات وأبعاد الوظيفة الامنية للدولة : نتيجة إلى التطورات التي عرفها المجتمع الدولي في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، فقد أوجبت الحاجة إعادة النظر في التصورات النظرية لمفهوم الأمن فاستندت صياغة الأمن على أربع ركائز وابعاد أساسية:-**

أ. **إدراك التهديدات الداخلية والخارجية.**

ب. **إستراتيجية لتنمية قوى الدولة.**

ج. **توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية وذلك بتوفير معطيات قوة بأشكالها المختلفة.**

د. **إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية . وتركزت أبعاده في المجالات الاتية:**

أ. **البعد السياسي :يتمثل في الحفاظ على كيان الدولة السياسي وعلى مكانتها داخل النظام الدولي.**

ب. **البعد الاقتصادي :الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب لتحقيق النمو الاقتصادي، الاكتفاء الغذائي الأمن الغذائي وتوفير حاجات الشعوب الاقتصادية.**

ت. **البعد المعنوي والإيديولوجي :الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.**

ث. **البعد الاجتماعي :الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من التنمية الاجتماعية والشعور بالانتماء والولاء.**

ثانياً .الأطر النظرية لمفهوم الأمن:

اتصفت مرحلة الحرب الباردة بسيطرة الدولتين العظميين –الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية -على علاقات الأمن وسياساته، وكان المعنى المباشر لذلك هو سيطرة الدولة على كل ما يخص قضايا الأمن وهيمنتها على عملية صنع سياسات الأمن وتنفيذها دون غيرها من الكيانات الفاعلة في العلاقات الدولية، وكان طبيعيا أن يسود فكر المدرسة الواقعية ومفهومها للأمن والذي يركز على محورية الدولة كفاعل دولي ، وعلى اعتماد الدولة على القدرات والإمكانات العسكرية لتحقيق أمنها. بانتهاء حقبة الحرب الباردة تغيرت طبيعة العلاقات بين الدول بتغير طبيعة النظام الدولي، فكان منطقيا أن تطرح نقاشات جديدة لمفهوم الأمن فجاء الطرح النقدي ليعطي مفهوما أشمل وأبعاد متعددة للأمن، وتوسط هذين الطرفين الطرح الواقعي والنقدي الطرح الليبرالي ليركز خاصة على الأبعاد التنموية غير العسكرية للأمن(٣٣) . ولعل اهم الأطر النظرية التي تعرضت بالدراسة لمفهوم الأمن وتغير مستوياته وأبعاده تركزت حول ثلاث اتجاهات:

١. الاتجاه الاول ركز على تعظيم الأمن الوطني (الطرح الواقعي): تمحور الطرح الواقعي حول ارتباط مفهوم الأمن بالدولة، والأمن من صميم صلاحيات ووظائف الدولة، وهي الفاعل الاساس والوحيد على المستوى الدولي الذي من شأنه توفير الأمن الوطني للفرد والدولة معا، فالدولة تتصرف كفاعل موحد ذي صوت واحد يعبر عن إدراكه، وأن الدولة تتحرك في مجال علاقات الأمن على أساس الرشد في الحساب والإدراك ، يعتقد الواقعيين أن الدولة تزيد من مستوى أمنها وتحافظ بالتالي على مصالحها إذا استحوذت واستخدمت معطيات قوة أكثر، فالحرب بالنسبة للواقعيين أداة طبيعية لمحافظة الدولة على أمنها. فالأمن أمن الدولة والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة، وهو بذلك يحوي أمن الفرد والجماعة، ولذلك يلخص(جون هرتز) الأمن في قوله" :إنه مفهوم بنيوي تقاد فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات" (٣٤) .

ثانيا :الاتجاه الثاني ركز على فكرة الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي (الطرح الليبرالي): النظرية الليبرالية هي نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال نهج وإجراءات تطويرية تدريجية، ويتأسس الإطار الفكري لهذه النظرية على رفض وانتقاد فروض النظرية الواقعية ، وقد وضع أسس فكرة الأمن الجماعي الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط

المتمثلة في أطروحة" السلام الأبدي"وتجددت هذه الفكرة مع أصحاب طرح السلام الديمقراطي الذي جاء به أنصار المذهب الليبرالي المؤسسي، حيث يرون أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية، فالديمقراطية كفكرة هي مصدرا رئيسيا لتحقيق الأمن والسلام، فانتشار الديمقراطية سوف يؤدي إلى زيادة الأمن. مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية أقل تركيبا وتبسيطا منه لدى المدرسة الواقعية، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتحداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية أو هو لا يتمحور حول القوة القومية للدولة مقارنة بقوة الدول الأخرى، بل يقوم على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني ولا علاقة لثروات المجتمعات الأخرى بها، كما تركز هذه النظرية على إمكانية التعاون وبالتالي توفير الأمن إذا ما لجأت الدول إلى أسلوب الاعتماد المتبادل أو تبادل المنافع والمصالح(٣٥) .

ثالثا : الاتجاه الثالث ركز على الأمن الإنساني كطرح جديد لمفهوم الأمن (الطرح النقدي): تركز التصور النقدي للأمن على أنقاض النقاش النظري بين الواقعيين والليبراليين حول الأمن من خلال :

١. تركز الواقعية وتؤكد على مفهوم الأمن الضيق والذي ينحصر كمحوره حول الدولة وحدودها الإقليمية، بينما ترى الليبرالية بأن الأمن يجب أن يكون جماعيا ذي اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول للمشاركة في النظام .

٢. ركز الواقعيون على البعد العسكري للأمن، فالأمن القومي هو مدى قدرة الدولة على الاعتماد الذاتي في توفير أمنها وحماية تواجدها عسكريا أما الليبراليون فرأوا أن مجالات التعاون بين الدول قد تمتد لتشمل مجالات إنسانية أخرى كالجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

فالواقعيون اذ ركزوا على الدولة كوحدة تحليل أساسية أثناء مناقشتهم لمعضلة الأمن فان النقديون اتخذوا الفرد وحدة أساسية لذلك وبذلك فقد تركزت الدراسات الأمنية النقدية في حماية الفرد والجماعة الإنسانية بصورة شاملة وكان هدفهم الأساسي هو إيجاد السبل لضمان الأمن العالمي والأمن الإنساني (٣٦) .

ان تغير وتعدد مفهوم الأمن والأطر النظرية التي عالجته، أظهرت مفاهيم جديدة لتطبيقات الأمن على المستوى العالمي، من بين أهم هذه المفاهيم(٣٧) :

أ -التحول في نوعية النزاعات الدولية: من المعروف إن الحرب بين الدول الكبرى الحروب في معناها التقليدي وعلى مستوى الدول المتقدمة، فقدت

سبب وجودها نتيجة تأثير العديد من العوامل :العوامل التكنولوجية الحروب النووية، الديمغرافية ، الاقتصادية تشابك التعاملات التجارية فيما بينها. انتهاء تواجد هذه النوعية التقليدية من النزاعات أظهر ما يسمى بحروب تحت دولية أي حروب تقودها قوات مسلحة أقل نظامية أو ما يطلق عليه كذلك" خوصصة الحرب وأسباب تزايد وظهور النزاعات تحت دولية(العرقية) تتمحور عادة في: أزمات فشل او انهيار الدول التي عرفتها المنظومة الدولية منذ عام1989 م حيث انهارت تقريبا 12 دولة في فترة زمنية لا تتعدى 10 سنوات، وكذلك تتخذ أيضا من فكرة" الحرب من أجل المصلحة"، بمعنى المنافسة القوية للتحكم في المصادر الاساسية والموارد .

ب-حفظ السلام أو فرض السلام: لقد كييف المجتمع الدولي آليات للتدخل ومواجهة النزاعات الداخلية (دون الدولية) خاصة في النطاق الذي يكون فيه الأمن الإنساني في خطر، وقد واجهت هذه التدخلات العديد من الإشكالية التي كانت تتمحور في إن مسؤولية التدخل لفض النزاعات دون الدولية وهي في أغلبها نزاعات داخلية تصاحبها عادة واجب الاستجابة، ثم إلزامية إعادة البناء عندما لا يكون هناك إمكانية لتفادي حدوث النزاع، فإن كان مواجهة النزاع بفرض العقوبات فيجب أن لا تكون هذه الأخيرة من الشدة والقسوة بحيث تؤثر على حياة السكان المدنيين، كذلك يجب أن تكون هذه التدخلات في الحالات القصوى وبمقاصد إنسانية ويجب أن ترضي تقريبا جميع أعضاء الجماعة الدولية، كما يجب ان تكون تدخلات الجماعة الدولية ذات طابع إنساني وفي إطار إنهاء أو تفادي النزاع(٣٨) . يجب أن تتوفر فيها شروط خمس (أن تنطلق من سلطة مناسبة مثل الأمم المتحدة أو أي منظمة إقليمية .وأن يتم تبريرها انسانيا(في حالة إبادة عرقية، جرائم ضد الإنسانية، انهيار دولة، أو كارثة طبيعية على مستوى كبير)، وأن تشكل فعلا المرجع الأخير بعد أن يستنفذ اللجوء لأي من الخيارات الأخرى .

المبحث الثالث: تطور الوظيفة الامنية للدولة العراقية وتحدياتها بعد عام ٢٠٠٣م

شكّل ميراث الدولة التسلطية في العراق منذ نشوء الدولة عام ١٩٢١م مرتكزا اساسيا لوظائف الدولة بشكل عام على اختلاف مراحها فالدولة العراقية قد فشلت في اقامة نظام ديمقراطي وتحقيق مبادئ المواطنة

والمساواة والعدالة والحد من العنف وإزالة اسباب عدم الاستقرار وإعلاء مبدأ الدولة القانونية بما يضع اشكالية التوزيع العادل للسلطة والثروة في اطار مؤسسات قوية وراسخة دستوريا وشرعية بل بالعكس سادت مفاهيم الدولة البوليسية القمعية التي همشت الجميع وقمعت المعارضة وربطت الدولة وسلطاتها بفئة محدودة التي استخدمت كل موارد الدولة من اجل بقاءها في الحكم لغاية عام ٢٠٠٣م اذ بدل التغيير اسس الدولة ومقوماتها ووظائفها وفق مفاهيم مغايرة عن تجليات المراحل السابقة رغم انها فتحت تحديات جديدة انعكست على الوظيفة الامنية للدولة ومن هنا سوف نتناول الوظيفة الامنية للدولة في العراق عبر مراحل تطورها المختلفة وتحدياتها بعد عام ٢٠٠٣م(٣٩) .

المطلب الاول : الوظيفة الامنية والبنية السياسية للدولة العراقية

ترتبط الوظيفة الامنية للدولة بالمنظومة السياسية وتغيرات تشكيلتها الاجتماعية وما تشترطها دوامة العنف الذي مارسته الأنظمة البوليسية في العراق وطبيعة النتائج الكارثية المتجسدة بعدم استقرار الدولة العراقية وبنائها السياسي / الاجتماعي(٤٠). وبهذا السياق واستناداً إلى نتائج الاحتلال للعراق ودوره في تحطيم آلة الدولة العراقية ونظامها الاستبدادي وظهور ملامح دولة بديلة بشراكة خارجية لغرض توظيفه بما يخدم تطور البناء الديمقراطي للدولة العراقية واستعادة قرارها الوطني السيادي. بهذا السياق نحاول مقاربة الوظيفة الامنية للدولة وإشكالية العنف المتواصل وبمراحل تطور الدولة في العراق :

أ. الوظيفة الامنية الدولة العراقية للفترة (١٩٢١- ١٩٥٨)

شرعت الدولة البريطانية المحتلة للعراق انذاك على إنشاء سلطة سياسية ووضعت الأطر القانونية الناظمة لعمل المؤسسات الإدارية والعسكرية الرافعة لبناء الدولة العراقية الجديدة وبسبب السيادة الوطنية المنقوصة نمت وتطورت ازدواجية السيطرة بين الوافد الخارجي وبين الحليف الوطني وما نتج عن ذلك من مشاركة الخارج في صنع القرارات السيادية للدولة العراقية. كما احتلت المؤسسة العسكرية المواقع الأساسية في بناء الدولة العراقية وذلك لأسباب كثيرة منها(٤١) : -

- **بناء دولة جديدة اشترط وجود فصائل مسلحة لضبط وتوحيد بنيتها الاجتماعية المتشظية.**

- **سيادة التشكيلات الأهلية المسلحة وبالأخص منها المؤسسة العشائرية وما نتج عنها من أعراف وقوانين تضامنية.**
- **تعرض المجتمع إلى توترات اجتماعية و نزاعات قومية، بسبب تنوعها العشائري والعرقي والديني.**
- **النظرة العراقية المناهضة للاحتلال وما أفرزه ذلك من تمردات وطنية قادتها المراجع الدينية.**

إن هذه الأسباب وغيرها جعلت المؤسسة العسكرية الناهضة القوة الوحيدة القادرة على حراسة السلطة السياسية وبسط سيطرتها الوطنية. إضافة إلى أن بناء المنظومة السياسية للدولة العراقية حمل جملة من السمات السياسية الجديدة التي حكمت تطور العراق اللاحق منها: إن المواصفات التي جرى تناولها وضعت الدولة العراقية ومنذ نشوئها في تناقض مع مكوناتها وما أفرزه ذلك التناقض من سيادة العنف الرسمي بهدف ضبط نزاعاتها الداخلية .

ب. الوظيفة الامنية للدولة العراقية للفترة (١٩٥٨م – ١٩٦٣م)

اتسمت المرحلة الملكية بمنظومة سياسية اتسمت بوجود سلطات تنفيذية، تشريعية، قضائية فضلا عن ظهور تجمعات مهنية وأحزاب سياسية متحالفة مناهضة للسيطرة الأجنبية وبرغم إيجابيات المرحلة الملكية المتسمة في بناء حياة سياسية ذات ديمقراطية شكلية إلا أن ذلك البناء كان محكوماً بالتناقض الفاضح بين الدولة ومكوناتها الاجتماعية المتمثل في حكم الأقلية واحتكارها لسلطة البلاد السياسية. اكتسب استخدام العنف ضد قوى ازدواجية الهيمنة الخارجية والداخلية مشروعيته من عاملين أساسيين أولهما أن العنف المستخدم كان رداً تاريخياً اشترطته طبيعة النزاعات الاجتماعية والسياسية الدولية المتمثلة بالاحتلال واستخدام القوة العسكرية، وثانيهما غياب الدور الفاعل لكتلة اجتماعية عراقية قادرة على فرض هيمنتها السياسية بطريقة سلمية. بهذا المعنى فان اللجوء إلى العمل المسلح في حسم النزاع مع العامل الخارجي وإنهاء الاختلالات الوطنية الناتجة عنه اكتسب شرعية اجتماعية سياسية محكومة بلحظتها التاريخية شكل الوظيفة الامنية الاساسية للدولة العراقية(٤٢) .

إن اللجوء إلى العنف في حل التعارضات الوطنية لا يمنع القول من أن هذه الحقبة الزمنية سعت إلى إنجاز حزمة من المهام الوطنية السياسية والاجتماعية أبرزها(٤٣) :

١. محاولة إقامة شرعية وطنية للحكم على أساس مبدأ المواطنة المرتكز على مشاركة مكونات التشكيلة العراقية في إدارة الدولة العراقية. وفي هذا المسعى برز مشروعان سياسيان تمثل الأول منهما في المشروع الوطني المطالب ببناء شرعية وطنية للحكم تنبثق من المشاركة الفعلية لقوى العراق السياسية. والمشروع الثاني تجسد في الرؤية المنطلقة من بناء دولة الوحدة العربية .
٢. ارتكز الاهتمام في إعادة المصالحة بين الدولة وتشكيلتها الاجتماعية على إجراءات اقتصادية واجتماعية الغرض منها إعادة التوازن بين المصالح الاجتماعية المتعارضة.
٣. ألاقدام على مساعدة القطاع الوطني الخاص بهدف حماية البرجوازية الوطنية وجعلها قوة اجتماعية تاريخية قادرة على تشكيل مرجعية وطنية .
٤. احتوت الإجراءات الاقتصادية الاجتماعية المشار إليها على موضوعة فك الارتباط مع الخارج وبناء تنمية وطنية مستقلة مرتكزة على سياسة اقتصادية تنطلق من مصالح البلاد الوطنية".
٥. "عززت الجمهورية الأولى الروح الانقلابية لدى الجيش العراقي وما نتج عنه من هيمنة المؤسسة العسكرية وروحها المناهضة للديمقراطية على الدولة ومؤسساتها الاجتماعية".

أخيراً لابد من القول أن نشوء الجمهورية الأولى ومسار تطورها التاريخي افضى الى انعدام الديمقراطية السياسية وما نتج عن ذلك من تعرضها لنزاعات سياسية واجتماعية.

ج. الوظيفة الامنية للدولة العراقية للفترة (١٩٦٣ - ٢٠٠٣)

في إطار بيان وظيفة الدولة الامنية لفترة ما بعد نهاية حقبة الجمهورية الاولى نشير إلى أن التحديد التاريخي لحدود الوظيفة الامنية اتسم بجملة من السمات لعبت دورا مهما في صياغة معطياتها وادوارها استمرت وتصاعدت وتطورت لغاية عام ٢٠٠٣ م فالمنظومة الامنية للدولة العراقية لم تكتف بدورها الطبيعي السيادي بل نهضت بأدوار سياسية داخلية تدرجت تصاعديا الى ما يتنافى ويتعارض ويتضاد مع القانون والأخلاق والمصلحة أما النتيجة فانها انتهت الى سيادة العنف والإرهاب المنظم الذى أخذ يلتهم الجميع تدريجيا، وادراجت كل مكونات الدولة والمجتمع ، وما لهذا النمط من تاثير في توازنات الحقل السياسي وعلاقة الدولة بالمجتمع، وفي تطور الحياة السياسية ، وبكبح آليات التطور الديمقراطي ومنه التراجع عن النظام

المدني(٤٤). وهكذا قامت الدولة الشمولية التي توسعت تدريجيا بخيارات امنية وسياسية وإقتصادية وأجتماعية مدمرة على المدى البعيد إذ اعتمدت سياسة الاحتكار السياسى بدل التوسع التدريجى للمشاركة وسياسة الأقصاء بدل سياسة الإندماج الوطنى مستعملة كل الوسائل الممكنة بأذرع أمنية متعددة مستعملة السمة الارهابية فى الداخل والخارج. فتوضحت بشكل جلي منذ العام ١٩٦٣م وبلغت ذروتها في العام ١٩٦٨م وحتى عام ٢٠٠٣م ، إذ سيطرت على الحياة السياسية العراقية مظاهر سلبية عديدة ، ومنها سيادة نمط الحزب الواحد ، وليعيش العراق حالة فريدة من نوعها كان لها إفرازات خطيرة في نتائجها وتداعياتها على الوظيفة الامنية التي حدثت تباعا ولم تكن سوى تجليات لنزاعات تسلطية بين فصائل التحالف الحاكم وطاقمه القيادي المسيطر في المؤسسة العسكرية، وبرغم سيطرة الشعارات القومية وسيادة الحزب الواحد في المرحلة التالية من سيطرة حزب البعث فأن مآل تطور الدولة العراقية اللاحق أفضى إلى سيادة الدولة البوليسية وتحكمها في توجهات ومفاصل وعمل الدولة الخارجية والداخلية. وقد ترجمت هذه التوجهات عندما اصبح الموت والعدوان والخوف (نظرية عمل) اجهزة الدولة الامنية التي توسعت عموديا وافقيا وبشكل كبير(٤٥)، فتجسدت نتاجها داخلياً في استمرارية حالة التوتر الاجتماعي والسياسي ، وفي عسكرة المجتمع عبر تشكيل هياكل عسكرية وأخرى مدنية ذات طابع عسكري سعى من خلالها إلى ضمان ديمومة الحكم، وخارجيا تجسدت في ثلاث حروب مدمرة افضت الى خراب الدولة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعلميا وثقافيا وأخلاقيا .

د. الوظيفة الامنية للدولة العراقية لفترة ما بعد عام ٢٠٠٣م

"شكل الغزو الأمريكي للعراق نهاية جمهورية البعث ونظامها الاستبدادي المرتكز على بنية عسكرية وأمنية مغلفة بروح حزبية وعشائرية وأسس لمرحلة قادمة اتسمت بجملة تحديات وإشكاليات سياسية واجتماعية وانعكست على الواقع الامني ، فالتغيير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ م أحدث انقلابا في الكثير من الموازين والمفاهيم العسكرية والامنية التي كانت الدولة العراقية قائمة عليها منذ عقود طويلة ومما ساهم في الارباك الكبير للأداء السياسي اتسام البنى والمؤسسات التي أنشأت بأنها كانت محكومة بتوقيتات زمنية محددة وان القائمون على تنفيذ هذه المراحل مهتمين بالانجاز اكثر من نوعية المنجز ، فاقتصرت مهامها الأساسية في تسير الإعمال وليس التخطيط ووضع السياسيات مما جعلها عاجزة عن تلبية أول متطلبات التعبير وانعكست

سلبا على الجوانب الأمنية والمجتمعية(٤٦). فهذا التغيير أفرز نمطا جديدا من ممارسة السلطة، والذي استوجب اعادة بناء المؤسسات وتقوية المؤسسات التي انشأت لاحقاً ولاسيما الامنية (٤٧) . لتكون قادرة على انجاز وظائفها الجديدة وفاعلة وقادرة على الاكتفاء الوظيفي في تفادي فوضى أمنية داخلية ، اضافة الى إعادة السيطرة عليها بسرعة مع التصعيد الأمني وازدياد الاعمال الارهابية وفشل إدارة الاحتلال وتخبطها في إدارة البلاد، وكون ذلك يقع في صميم مهام الأمن الداخلي ووزارة الداخلية إلا أن التدمير الذي لحق بمراكز هذه الوزارة من جهة وعدم توفر القوات والأسلحة اللازمة لها وفي ظل هذه الأوضاع كان لا بد من إعادة بناء المؤسسات المدمرة الأمنية واستحداث مؤسسات أمنية جديدة لكادر وظيفي مناسب للاضطلاع بمهام الأمن الداخلي وفق اجراءات واليات عمل من نوع خاص للتعامل مع الاخطار التي تولدت بعد نيسان ٢٠٠٣م(٤٨). لذلك يمكن القول ان الوظيفة الامنية للدولة العراقية خلال الحقبة الحالية تاثرت بمجموعة من العوامل ابتدأت بالاحتلال وافرازاته والارهاب وجرائمه والانقسامات السياسية والاجتماعية إلى جملة من الإخفاقات المجتمعية والأمنية وهو ما استدعى إعادة النظر في البناء والدور ليتناسب مع التحدي والدور والوظيفة والتي بداءت تسير وفق اتجاهين وقائي واجرائي اضافة الى التخطيط الاستراتيجي وبما ينسجم مع مواجهة التهديدات الأمنية على المجتمع والدولة العراقية (٤٩) .

المطلب الثاني : تحديات الوظيفة الامنية للدولة العراقية وآفاقها المستقبلية

إن محاولة فهم تطور الوظيفة الامنية في العراق الى الوضع الذي عليه الآن وافاقها المستقبلية لابد من كشف طبيعة المؤثرات التي قادت الصراع السياسي والتي يمثل الجيش إحدى المؤسسات ذات الاهمية الاستثنائية في بناء الهيكل الاساسي والبنية المجتمعية للدولة، اذ إن السيطرة على الجيش يؤدي دائما الى السيطرة على مراكز القوة والحكم كتحصيل حاصل نتيجة لتطور قدرات الجيش واكتمال بناء قياداته .

فالنظام السابق أحكم قبضته من خلال السيطرة السياسية والحزبية على الجيش والمؤسسات الأمنية والتعليمية والإعلامية والثقافية وكافة الدوائر الاخرى . حيث قام بتأسيس نظام شمولي يشبه إلى حد كبير النظام الشيوعي الذي كان سائدا في الاتحاد السوفييتي آنذاك على الرغم من اختلاف ألايديولوجيا. ثم جاءت الفترة بين ١٩٩١م – ٢٠٠٣م التي كانت صعبة

ومليئة بالتحديات على العراق بشكل عام واستخدم الجيش العراقي في عمليات داخلية وعلى فترات متفاوتة في عام 1991 م بعد انتكاسة الجيش في الكويت . لقد كان استخدام القوة المفرطة، والأسلحة المحرمة وارتكاب جرائم ضد الإنسانية هي أهم ما ميز هذه العمليات التي أثارت نزعات التمييز العنصري والطائفي لدى السكان إن استخدام الجيش داخليا هو سلاح ذو حدين تؤدي نتائجه إلى فقدان الشعب ثقته بقواته المسلحة وإعطاء انطباع بأن الجيش أصبح جهاز اضطهاد مرتبطا بالنظام السياسي القائم(٥٠) .

وبعد عام ٢٠٠٣ أنتج الاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار ومؤسسات الدولة الكثير من التغيرات على صعيد الدولة العراقية وبنيتها السياسية المتمثلة بطبيعة نظام الحكم، شكل بناء الدولة فضلا عن فعالية ومكانة المؤسسات المجتمعية ، ودشن العراق في عام ٢٠٠٣م عملية سياسية تهدف إلى انتقال البلد من النظام الديكتاتوري ونظام الحزب الواحد إلى نظام دستوري يضمن الحريات والحقوق واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة واعادة بناء الدولة ومؤسساتها وصياغة دستور دائم يضمن تطور نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. واجهت العملية السياسية مصاعب كبيرة في ظل صراعات دموية في مواجهة القوى الارهابية المعادية للعملية السياسية ، وعليه دخلت البلاد في ازمات متتالية مع استشراء الفساد الذي تحول إلى جزء من مؤسسات الدولة والبنية المجتمعية، مما سمح بتدخلات خارجية دولية واقليمية (٥١) .

وترجع اهم معوقات الوظيفة الامنية للدولة

1. **ان التغيير الذي شهده العراق جاء نتيجة تدخل خارجي (الولايات المتحدة)، استعملت فيه الأداة العسكرية التي عملت على إسقاط النظام، وعملت على حل معظم مؤسسات الدولة ومنها المؤسسات الأمنية مما اوجب استحداث مؤسسات أمنية وكادر وظيفي جديد ومناسب للاضطلاع بمهام الأمن الداخلي تلائم مع بنية وتحديات طبيعة ونوعية التهديدات التي بدات تواجه النظام الجديد .**
2. **اعتماد عنصر المحاصصة معيارا مهما في تولي الوظائف والأدوار الرئيسة والوسطية في الأجهزة والمؤسسات التنفيذية والرقابية للدولة ومنها الامنية.**
3. **وجود تركة ثقيلة من الثقافة الدكتاتورية، وتهالك البنية التحتية للدولة بشكل كامل، وانعدام الثقة ببعض المؤسسات ولاسيما الخدمية، وبين**

بعض مكونات الشعب ، والصراع الخفي والمعلن التي ورثها النظام الجديد في العراق عن مرحلة ما قبل التغيير الذي حصل في عام ٢٠٠٣، زاد من صعوبة الأداء الامني والحكومي، وفاقم حجم المشكلة بشقيها السياسي والأمني .

٤. شكل تزايد مستويات الفساد (السياسي–الإداري- المالي) مغذيا مهما على تصاعد الوضع السياسي والأمني المتأزم اصلا، وارتبط الفساد في جانب كبير منه بالمحاصصة الطائفية والحزبية طردياً، وخير دليل على حجم هذا الفساد تربع العراق على الصدارة في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم منذ عام ٢٠٠٤ إلى الوقت الحاضر. والجدول التالي يبين مثالا على حجم الفساد المستشري في المؤسسات الامنية قياسا الى الوزارات الاخرى للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ مما انعكس بشكل سلبي على اداء المنظومة الامنية في العراق كما موضح بالجدول والشكل الاتي :-

جدول رقم (١) : حجم الفساد المستشري في المؤسسات الامنية قياسا الى الوزارات الاخرى للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

الوزارة	المال المهدور	نسبة الفساد
وزارة الدفاع	٤ مليار دولار	٣٢.٣٣%
وزارة الداخلية	٢٠٠ مليون دولار	٢.١١%
وزارة التجارة	٢٠٠ مليون دولار	٢.١١%
البنك المركزي	١٥٠ مليون دولار	١.٦٩%
وزارة الاسكان والتعمير	١٢٠ مليون دولار	٠.٩٨%
وزارة الشباب والرياضة	٥٠ مليون دولار	٠.٧٠%
وزارة الصحة	٥٠ مليون دولار	٠.٧٠%
مجلس القضاء	٤٠ مليون دولار	٤٢%
المفوضية العليا للانتخابات	١٠ مليون دولار	٠.١٤%
وزارة التربية	٥ مليون دولار	٠.٧%
وزارة العدل	٥ مليون دولار	٠.٧%

المصدر ، عمار سعدون البدري، تحديات المؤسسة البرلمانية العراقية مابعد نظام صدام، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة اوتارا الماليزية، كلية القانون والحكومات والدراسات الدولية،٢٠١٤، ص١٨٨.

٥. تغيير في طبيعة التحديات الأمنية فقد ادى انفتاح العراق على العالم وضعف امكانية ضبط الحدود الى ظهور تحديات جديدة امام المؤسسات الامنية ومنها : (جرائم التنظيمات الإرهابي ، زيادة تأثير منظمات الجريمة

المنظمة، تراجع قدرة الدولة على احتكار المعلومة العابرة للفضاء، عجز الدولة عن حماية أمن حدودها، زيادة التأثير الخارجي في شؤون الدولة الداخلية واتساع نطاق التهديدات الأمنية عابرة القارات) . هذه التحديات بدورها لعبت دورا كبيرا في تفاوت عدد المدنيين الذين فقدوا ارواحهم في العراق للفترة(٢٠٠٣-٢٠١٣) (٥٢) ، كما موضح في الشكل والجدول ادناه .

شكل (١) : عدد المدنيين الذين فقدوا ارواحهم في العراق للفترة(٢٠٠٣-٢٠١٣)

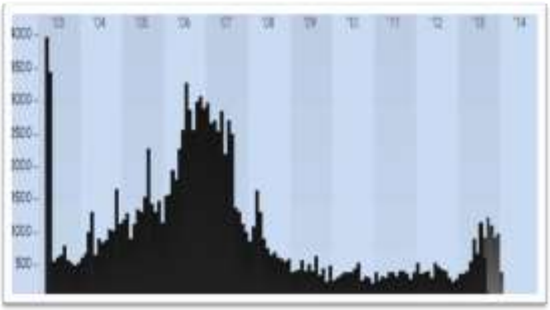

جدول (٢) : عدد المدنيين الذين فقدوا ارواحهم في العراق للفترة(٢٠٠٣-٢٠١٣)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
357	524	389	263	366	844	2948	1543	1138	601	3	Jan
358	356	252	304	402	1049	2607	1569	1266	660	2	Feb
394	377	311	336	426	1623	2682	1940	871	1001	3977	Mar
544	392	289	385	565	1270	2495	1769	1119	1304	3436	Apr
527	304	381	387	387	881	2809	2250	1336	656	545	May
	529	386	385	498	747	2180	2553	1299	900	598	Jun
	469	308	443	407	623	2671	3279	1528	818	647	Jul
	422	401	516	615	627	2457	2833	2266	868	794	Aug
	396	397	254	332	584	1360	2548	1415	1031	560	Sep
	290	366	312	435	575	1286	2965	1298	1011	518	Oct
	240	279	307	226	521	1095	3037	1465	1653	486	Nov
	275	388	217	475	576	982	2885	1135	1105	527	Dec

Source: Cordesman, Anthony H., and Sam Khazai, Violence in Iraq in Mid 2013: The Growing Risk of Serious Civil Conflict. Washington: Center for strategic and international studies, 2013,p 26 .

٦. عدم اكتمال وتكامل البنية المؤسساتية للمؤسسات الامنية الجديدة بسبب أزمة التغلغل التي أصيبت بها العملية السياسية وذلك بسب هشاشة الوضع الأمني في العراق الناتج عن حجم التهديدات التي يتعرض لها المجتمع والدولة وخضوع المؤسسة العسكرية إلى سياسة المحاصصة في جميع مستوياتها والتي انعكست على ضعف في المنجز للقوات الأمنية والعسكرية، وهذا ماتم استدراكه تباعا وظهرت نتائج ذلك الاستدراك في التكامل المؤسسي للقوات الامنية في محاربة تنظيم داعش الارهابي من حيث سرعة تحرير المناطق المحتلة والتعامل مع المدنيين وغيرها من الامور المتعلقة بالجوانب الامنية (٥٣) .

الخاتمة

سعت الدراسة للإحاطة بكافة أبعاد التغيرات التي احاطت سياقات وترتيبات الوظيفة الأمنية للدولة والناجمة عن أنماط مستجدة تجد ديمومتها في التغيرات والتحولات العالمية بعد نهاية الحرب الباردة خاصة وأن هذه الأدوار بدأت تعرف تغيرا حقيقيا على المستويين الداخلي والخارجي. لقد عرفت البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة تغيرات مست العديد من جوانب النظام الدولي على مستوى القيَم ، المؤسسات، الفواعل ، فلم يعد التهديد مرتبطا بما قد يأتي من الدول فقط ، بل أضحت التنظيمات الإرهابية والاجرامية بمختلف أنواعها، ومجالات عملها تشكل تهديدا مباشرا لأمن أي دولة في العالم . والدولة التي مازالت صورة من صور التنظيم السياسي والقانوني للسلطة السياسية في المجتمعات تضطلع بدورها الاساس في تحقيق الخير العام وتحقيق الامن والطمأنينة لأعضاء المجتمع ككل التي يقصد بها جميع وظائف الدولة التي يؤدي قيامها بها إلى التحسين المباشر للأحوال التي يعيش المواطنون أو يعملون في ظلها وارتباط مفهوم الدولة بوظيفتها الأمنية هي التي تجعل الدولة أداة للخدمة لا أداة للسيطرة والاستبداد والقهر

وممارسة العنف. بالنظر إلى التهديدات التي شكلتها هذه المعضلة الامنية مع زيادة تعقيداتها وارتباطها بالعديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى وضعتها أمام خيار وحيد لا مفر منه هو ضرورة تأمين أمن الدولة وكيانها الاجتماعي ببناء إستراتيجية وطنية محكمة وإقامة بين الامن الوطني والدولي لمواجهة خطر تنامي التهديدات الارهابية .

والعراق جزء من المنظومة الدولية ، ونتيجة لطبيعة التغير الذي شهده منذ عام ٢٠٠٣م وما رافق ذك من تغيرات على المستوى السياسي والاجتماعي الاقتصادي والأمني فقد برزت مجموعة تحديات مست الوظيفة الامنية للدولة واستلزمت اعادة المفاهيم والخطط والآليات الوظيفية الكفيلة لحماية التجربة السياسية والمجتمع من اخطار قد تكون اشد تدميرا من الاستبداد والتسلط الذي شهدته الدولة العراقية من تأسيسها ، فطبيعة التهديدات والانتهاكات لم تعد تأت من النظام السياسي واجهزته القمعية وانما جرى تغيير جوهري، اذ اصبح النظام واجهزته الامنية وبتأييد دولي واممي، حامية للمجتمع من التهديدات الخارجية والداخلية المتعايشة مع فئات داخل المجتمع والت تشكل مغذي لمصادر العنف وتستخدم اساليب وتقنيات معاصرة عابرة للحدود ، هذا التطور الجوهري استلزم تغيير للوظيفة الامنية للدولة وفق اساليب وتشريعات وقوانين واجهزة ومؤسسات وتقنيات توازي حجم التهديدات ووسائلها الهادفة لتهديم اسس المجتمع وتجربته السياسية ،واخذت تلك الوظيفة تأخذ رسوخها وبعدها الاستراتيجي وتتكامل مؤسسيا تدريجيا وفقا لعوامل ذاتية وموضوعية .

Challenges of the Security Function of State under the (Contemporary Political Changes (Iraq Model

Dr.Ammar Saadoon Albadry dr. omar jumaah Imran

ABSTRACT:

In the context of security issues developments that face states including Iraq, Stand out many of the obstacles that face the security system functions, and it has worked to prevent the state's ability to deal with its external and internal threats in various forms. Therefore, the overall objective of this study is to clarify why and how and to what extent do these obstacles plays a vital role in influencing the performance of the security institutions of the state. The present research has employed a blend of analytical – descriptive approach.

The findings of the study show that the legacy of previous regimes in the wrong recruitment for its security institutions, role of the external factor e.g. the United States of America, in weaken the security and military institutions, In addition to sectarian and political corruption have increased the difficulty of security and government performance. The study recommends, among others, that there is an urgent need to change the security function of the state in accordance with the methods, laws, organizations and techniques equivalent to the size of the threats facing the state.

قائمة والهوامش المراجع

١. علي عباس مراد، الامن والامن القومي مقاربات نظرية ان النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر، ١، ٢٠١٧ ، ص١٨ .
٢. عبدالله العروي ، مفهوم الدولة ، المركز الثقافي العربي ،(الدار البيضاء / المغرب ، ط ٨ ، ٢٠٠٦) ، ص ١٨ .
٣. مولود زايد الطيب ، علم الاجتماع السياسي، (ليبيا، جامعة ٧ ابريل ، ط١، ٢٠٠٧ ،) ص ١١٢.
٤. بوتو مورو، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوبري وآخروف، دار المعارف، القاهرة ، ط2 ، 1981، ص ٢١٦ .
٥. نزية الايوبي، تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط ، ترجمة المنظمة العربية للترجمة ، (بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ٢٠١٠) ، ص٥١.
٦. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة،(بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٩) ، ص ١٢.
٧. هارولد ج.لاسكي، الدولة نظرياً وعملياً، (القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ط ٢، ٢٠١٢) ، ص ١٩.
٨. عبد الناصر عباس عبد الهادي ،الوظيفة الأمنية للدولة بين تحديات العولمة ومتطلبات الإدارة الرشيدة "القيادة العامة لشرطة دبي أُنموذجاً" ، أطروحة دكتوراه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ٢٠١٢، ص٤٥ .
٩. علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٩ .
١٠. فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص٢٢١.
١١. سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الامن ومستوياته وصية تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والاطر، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد (١٩) ، صيف ٢٠٠٩ ، مر دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٢.
١٢. ابراهيم عرفات، الأمن في المناطق الرخوة (حالة اسيا) ، في مجموعة باحثين ، قضايا الامن في اسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص١١.
١٣. للتفاصيل حول تعدد تعريف الامن ينظر : محمد زاغر ، الأمن الوطني، أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، الدار البيضاء :مركز الدراسات العربي الأوربي ، ١٩٩٦، ص١٢. وكذلك قسوم سليم الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية : دراسة تطور مفهوم الامن عبر منظار العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،لية الاعلام والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر، ٢٠١٠ ، ص ٣ – ص ١٨ .
١٤. رياض حمدوش ، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية ,الملتقى الدولي (الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق)، جامعة منتوري ,قسم العلوم السياسية، قسطنطينة، ٢٠٠٨، ص٦٦.

١٥. زكريا حسين.،الأمن القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،2001 ، ص ١٩. وكذلك ينظر : تاكايوكي ياماورا "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة : عادل زقاغ **http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html**
١٦. للتفاصيل ينظر: صندوق الإنمائي للأمم المتحدة " الأمن الإنساني، **www.undp.org/arabic indix human security hm**
١٧. مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي ، القاهرة، ط ١، ١٩٨٦ ، ص ٥٢ .
١٨. علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره ،ص ١٩ .
١٩. دوهاميل أوليفيه، وميني إيف ، المعجم الدستوري ، ترجمة منصور القاضي ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ،١٩٩٦، ص ٦١٤ .
٢٠. عد الناصر عباس ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢.
٢١. عبد النور بن عنتر، مصدر سبق ذكره ، ص٢١.
٢٢. محمد شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغيرة، الاردن وعملية التسوية الصراع العربي الاسرائيلي(١٩٧٩ – ١٩٩٤) ،المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،ط ١ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧- ص ١٨ .
٢٣. زيدان زيداني ، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة دراسة لحالة دارفور،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر ، الجزائر،٢٠٠٩ ، ص٢٣.
٢٤. الحافظ النويني، ازمة الدولة ما بعد الاستعمارية في افريقيا، حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢٢،(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، نيسان ٢٠١٤) ، ص٦٣
٢٥. أليسون ج. ك. بيلز وأندرو كوتي، التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٦ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م، ص٢٤٥.
٢٦. بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣، ص١٩٨.
27. **John nucller, EthnicWar, in international security, vol 25, 2000, P 45-43.**
٢٨. حامد محمود، نظرة شاملة للامن القومي العربي، في مجموعة باحثين : الامن القومي العربي في عالم متغير بعد احداث ١١ ستمبر ٢٠١١ ، مكتة مدبولي ،القاهرة، ط١، ٢٠٠٣ ، ص ٧٩ .
٢٩. كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط ١، 2004 ، ص262
٣٠. جويدة حمزاوي، التصور الامني الاوربي: نحو بنية امنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر ، ٢٠١١، ص٧٨.
٣١. بيتر فالنستين، مدخل إلي تسوية الصراعات، الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة: سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط ١ ، عمان ، ٢٠٠٦، ص٢٦١.
٣٢. جويدة حمزاوي، المصدر السابق، ص٧٤.
٣٣. شوقي، عابدين وهدى، متيكس، قضايا الأمن في آسيا، قاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص ٩. وكذلك ينظر: عـادل زقـاغ ، إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي على الرابط :
34. **http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html**
٣٥. نسيمة طويل،الاستراتيجية الامريكية في منطقة شمال شرق اسيا :دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر الدولية /الجزائر، ٢٠١٠ ، ص٤٥.
٣٦. المصدر نفسه ، ص٤٨.
٣٧. أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، العدد 143 ، يناير، 2001 ، ص 48.

٣٨. خديجة عرفة محمد أمين ، مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرق آسيا ، رسالة ماجستير القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦ م، ص١٢٥.
٣٩. نسيمة الطويل ، المصدر السابق ، ص٥١.
٤٠. تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة : زينة جابر، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٧١.
٤١. عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج ٤،بغداد، شركة التجارة والطباعة المحددة،١٩٩٤، ص٣٢٢.
٤٢. عبد الكريم الأرزي، مشكلة الحكم في العراق من فيصل إلى صدام، تاريخ النشر بلا ، ص٧١.
٤٣. وليد جبر، الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة العراق إنموذجا ، مجلة كلية التربية، جامعة واسط المجلد ٤، الإصدار ٨٢، ٢٠٠٩ ، ص٦٦.
٤٤. المصدر نفسه ، ص٦٧.
٤٥. كانت المؤسسة العسكرية العراقية قد بلغ عدد أفرادها أكثر من مليون ضابط وجندي، موزعين على ثمانية فيالق، تشكل بمجملها (57) فرقة مدرعة والية ومشاة، يضاف إليها قوات الحرس الجمهوري نحو (150) ألف شخص، ومن الأسلحة (4500) دبابة ، و (2500)ناقلة أشخاص مدرعة، و(2500) مدفع مختلف العيار، وأكثر من (625) طائرة مقاتلة و (500) طائرة سمتيه فضلا عن سلاح الصواريخ التي يصنع ويحور البعض منه داخل العراق من قبل منشات التصنيع العسكري. للتفاصيل ينظر : نزار عبدالكريم الخزرجي، الحرب العراقية- الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) مذكرات مقاتل ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،ط١ ، 2014 ، ص602
٤٦. العراق على مفترق طرق: حتمية الإصلاح والخيارات المتاحة ، ورقة سياسات الإصلاح السياسي الأمني ، مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء ، ٢٠١٦ ، ص ٢ .
٤٧. أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٢) في ٢٠٠٣/٥/٢٣ بحل الكيانات العراقية.
٤٨. رائد فوزي احمود، الشركات الأمنية العاملة في العراق بين الإجراء الوقائي والعمل الهجومي ، المعهد العربي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، عمَّان – الأردن، ٢٠٠٧، ص ٦.
٤٩. حسن تركي ، المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية :عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (العدد/١٢، جامعة ٨ ماي ، قالمة الجزائر، ٢٠١٥) ، ص١٢٢ .
٥٠. عباس العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢٣.
٥١. عمار سعدون البدري، تحديات المؤسسة البرلمانية العراقية مابعد نظام صدام،اطروحة دكتوراه منشورة،جامعة اوتارا الماليزية،كلية القانون والحكومات والدراسات الدولية،٢٠١٤، ص١٨٨. وكذلك : وليد جبر ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧.
52. Cordesman, Anthony H., and Sam Khazai, Violence in Iraq in Mid 2013: The Growing Risk of Serious Civil Conflict. Washington: Center for strategic and international studies, 2013,p 26
٥٣. كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 ، مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد،العدد(56)، 2013 ، ص ١٣٣ .